



مجلة الباحث

موقع <https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/>
المجلة:



الجيش العثماني في القرن الثامن عشر: تفكك البنية التقليدية وتحديات "النظام الجديد"

م.م. اركان ناجي مزراب

Assist.Lect. Arkan N. MIZRAB

جامعة كركوك- كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Kirkuk - College of Education for Human Sciences.

erkannaji@uokirkuk.edu.iq

التخصص الدقيق للبحث: تاريخ الدولة العثمانية

التخصص العام للبحث: التاريخ

المستخلص باللغة العربية:

معلومات الورقة البحثية

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل ظاهرة ضعف وتدهور القوات الإنكشارية في الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، إذ شهدت تلك المدة انحراف تدريجي عن وظيفتها الأساسية لأحد أهم الصنوف القوات العثمانية، وأخذت تمارس نشاطا اقتصاديا وسياسيا خارج نطاق المؤسسة العسكرية ويعزى ذلك إلى عوامل متعددة، منها انهيار نظام الدفترية الذي كان أساس تجنيد الجنود من أبناء الغير المسلمين، وتراجع الانضباط العسكري وهيكلة القيادة التي تميزت بها الإنكشارية خلال مراحل التأسيس والازدهار، وانغماس أفرادها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وامتهانهم التجارة والاعمال الحرفية، افقدتهم هويتهم القتالية.

كما يناقش الدراسة ضعف السلطة المركزية وتنامي نفوذ الأعيان والبيروقراطيين فضلا عن استقلالية الإنكشارية وتدخلاتهم المتكررة في الشؤون السياسية وتمرداتهم، بما في ذلك خلع السلاطين وتعيين الوزراء. وجرى كذلك تحليل مواقفهم المعادية لمحاولات الإصلاح العسكري والتحديث، ولا سيما معارضة مشروع

(نظام جديد - Nizâm-ı Cedîd) في أواخر عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م)، وهو ما أدى إلى عرقلة جهود التحديث وتقويض محاولات تأسيس جيش عصري على النمط الأوروبي.

الكلمات الرئيسية:

الدولة العثمانية،
الإنكشارية، القرن الثامن
عشر،
نظام
الجديد، التحديث، السلطة
المركزية.

doi: <https://doi.org/10.63797/bjh>.

المقدمة

كانت التشكيلات العسكرية المبكرة (اليايا والمسلم وغازيان روم والآقجية) احدى اهم الركائز التي ارتكزت عليها السلطنة في توسيع حدودها وترسيخ نفوذها. ومع توالي الفتوحات العثمانية منذ القرن الرابع عشر الميلادي، أصبح الجيش العثماني أحد أهم دعائم السلطة المركزية، ولا سيما بعد نشوء وحدات القبول، وفي مقدّمها الإنكشارية (Yeniçeri) التي مثلت النواة الاحترافية للبنية العسكرية للدولة. وقد اعتمدت هذه الوحدات على نظام الدفشمة الذي زدها بجنود مدربين ومنضبطين كرسوا ولاءهم المطلق للسلطان، فشكّلوا بذلك العمود الفقري للقوة العسكرية العثمانية في العصور اللاحقة. ولم يكن الجيش العثماني مجرد أداة حربية، بل كان أيضا ذراعا إدارية وسياسية حافظت على وحدة الدولة وسيطرتها على الولايات الاناضول والروملي، ومكنتها من خوض حروب ممتدة ضد قوى الغرب الأوروبي، والمشرق الصفي، والجنوب الشرقي البلقاني.

غير أن أحداث القرن الثامن عشر حمل معه مؤشرات واضحة على تراجع الدور القتالي والانضباطي للقوات الإنكشارية، بفعل تحولات اجتماعية واقتصادية وعسكرية متداخلة. فقد أخذت هذا التشكيل يفقد وظيفته الاصلية كمؤسسة قتالية دائمة، وتحول تدريجيا إلى كيان شبه مدني منخرط في الاقتصاد الحرفي والتجاري داخل المدن الكبرى، ولاسيما إسطنبول. ورافق هذا التغيير تضخم عددي حاد، وانحدار في جودة التدريب، واستشراء للفساد في آلية القبول والانضباط. كما أفضى هذا التدهور إلى أزمت مالية داخل الخزينة العسكرية، تسببت فيها الرواتب المرتفعة والامتيازات الموروثة، وهو ما دفع الدولة إلى سياسات نقدية أثقلت كاهل العامة، وفاقت من الاحتقان الاجتماعي. وقد أسهم هذا المشهد في تقوية موقع الإنكشارية كقوة سياسية مؤثرة، حيث شاركوا في عدة تمردات حضرية وانشابات سلطانية، أبرزها الثورة باتروننا خليل باشا سنة 1730م.

في ضوء هذه التحولات، يسعى هذا البحث إلى تحليل مظاهر انحدار الإنكشارية في القرن الثامن عشر، وربطها بالسياق العام لأزمة المؤسسة العسكرية العثمانية في تلك المرحلة، مع إبراز التداخل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي أسهمت في تلك الأزمة. كما يتناول البحث جهود الإصلاح المبكرة التي حاولت السلطة تنفيذها، والعقبات التي واجهتها بفعل البنية التقليدية للأوجاق، ونفوذها في الحياة الحضرية.

شكل عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م) لحظة مفصلية في تاريخ الإصلاح العسكري العثماني، إذ أدرك السلطان في أعقاب الهزائم المتكررة أمام النمسا وروسيا، أن البنية التقليدية للجيش، وعلى رأسها فرقة الإنكشارية، لم تعد قادرة على مسايرة الجيوش الأوروبية الحديثة. وبناء على مشاهداته الشخصية، والتقارير الواردة من السفراء والبعثات العثمانية إلى أوروبا، أطلق مشروع (النظام الجديد)، الذي هدف إلى إنشاء جيش حديث عصري، مستقل عن الإنكشارية، يدرّب وفق أساليب عسكرية الاوربية، ويجهز بأسلحة نارية ومدفعية متطورة.

تضمن هذا النظام تأسيس وحدات نظامية جديدة، وإنشاء ثكنات خاصة (القشلة-Kışla) بها، بالإضافة إلى إنشاء مدارس عسكرية لتأهيل الضباط وفق النمط الفرنسي، فضلا عن استحداث خزانة مالية مستقلة لتمويل المشروع، عرفت باسم (ايراد جديد).

غير أن هذه الإصلاحات الطموحة واجهت معارضة شديدة من قبل الإنكشارية، الذين رأوا فيها تهديدا صريحا لامتيازاتهم الراسخة. فتحالفوا مع فئات من العلماء وبعض أجنحة القصر، ونجحوا عام 1807م في تأليب الرأي العام والشارع

ضد السلطان، ما أدى إلى خلعه واغتياله في انقلاب دموي، أنهى تجربة النظام الجديد، قبل أن يعاد إحيائها لاحقاً بصورة أكثر راديكالية في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839م).

أما منهج البحث، فيعتمد على منهج تاريخي تحليلي مقارن، من خلال مراجعة رئاسة أرشيف العثماني التابعة لرئاسة الجمهورية التركية (BOA) والمصادر العثمانية الأساسية مثل مؤلفات (إينالچك وأوزون جارشيلي Halil İnalçık ve İsmail Hakkı Uzunçarşılı)، والمراجع الحديثة باللغتين التركية والإنجليزية، إضافة إلى الاعتماد على المنهج البنوي في تفسير الأزمة بوصفها نتاجاً لتراكم طويل الأمد من الاختلالات في التكوين المؤسسي والاجتماعي، وليس مجرد خلل ظرفي أو قرار إداري. وسيتم تتبع التحولات الكبرى في بنية الإنكشارية خلال القرن الثامن عشر، وتقييم أثرها في مجمل علاقة الجيش بالدولة والمجتمع.

المبحث الأول: مظاهر التفكك والانحدار في الجيش العثماني خلال القرن الثامن عشر

أولاً: ضعف الإنكشارية وانحرفها عن وظيفتها العسكرية.

تعود جذور الأزمة التي آلت إليها قوات الإنكشارية في القرن الثامن عشر إلى تفكك نظام (الدفشمة - Devşirme)⁽¹⁾ في أواخر القرن السابع عشر. فعلى امتداد الحقبة الكلاسيكية، جسد نظام عبيد الباب العالي (Kapıkulu) الركن العسكري في أيديولوجية، إذ كان الأطفال غير المسلمين يُنزعون من مدنهم وقراهم في البلقان والأناضول ويربون في (الأندرون - Enderun)⁽²⁾ و (أوجاق - Yeniçeri Ocağı)⁽³⁾ على طاعة مطلقة للسلطان في إطار تربية تربيوية عسكرية صارمة، تُرسخ فيهم روح العبد الخادم للعرش. غير أن تراجع السلطة المركزية، خصوصاً بعد هزيمة في حصار فيينا الثانية (II.Viyana Kuşatması)⁽⁴⁾ سنة 1683م ومعاهدة كارلوفجا (Karlovça Antlaşması)⁽⁵⁾ سنة 1699م، أرغم المسؤولين على سد النقص في صفوف الجيش عبر الانفتاح على آليات السوق ودوافع الربح. فانهارت سجلات الدفشمة، وبدأت عناصر ريفية تدخل أبناءها مقابل مبالغ مالية، كما أدرج بعض وجهاء المدن الصناع والمتدربين في المهن ضمن قوائم الإنكشارية طلباً للحماية. ونتج عن ذلك تضخم عددي لافت للنظر (من نحو 12 ألف جندي سنة 1700م إلى 70 ألفاً بحلول 1790م)، يوازيه ترد في نوعية التدريب والانضباط فازدادت الأعباء المالية على الخزينة بفعل تضخم الرواتب، واضطرت الدولة إلى صك عملة غير مغطاة فاستشرى التضخم، وتحولت الهوية العسكرية المنضبطة إلى ذهنية ريعية تجارية، وفقدت الإنكشارية مكانتها كمؤسسة مقاتلة دائمة، فبات الإصلاح العسكري البنوي ضرورة وجودية.⁽⁶⁾

وقد ساهم هذا التداخل بين الحياة العسكرية والمدنية في تشويش مفهوم الانضباط العسكري، إذ بدأ كثير من الإنكشارية يقدمون مصالحهم الاقتصادية والشخصية على أوامر القيادة العليا. ومع مرور الوقت، أضحى الانتماء للأوجاق وسيلة لتحقيق الامتيازات والمكانة داخل المجتمع الحضري، أكثر منه تعبيراً عن الالتزام القتالي أو التضحية في سبيل الدولة.⁽⁷⁾ كما ظهرت بينهم أنماط سلوك جديدة لا تتلاءم مع القيم العسكرية التقليدية، كالإضراب عن العمل، ورفض الانخراط في الحملات العسكرية، بل وابتزاز السلطة أحياناً من خلال التهديد بالتمرد أو العصيان إذا ما مست امتيازاتهم المالية.⁽⁸⁾

وقد أضحت بعض الأحياء الحضرية، خصوصاً في إسطنبول، بمثابة مراكز نفوذ شبه مستقلة للإنكشارية، يتحصنون فيها ويمارسون أشكالاً من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية، تحولوا إلى كيان منفصل يمارس سلطته داخل الدولة. وكان

لهذا التمدد الحضري أثر كبير في إضعاف هيبة الأوجاق، إذ فقد الإنكشاري تلك الصورة الرمزية التي كانت تربطه بصوف الجهاد والحدود، وتحول إلى عنصر مدني أقرب إلى التاجر أو النقابي منه إلى الجندي المقاتل.

ثانياً: الفساد الإداري والمالي في المؤسسة العسكرية

شهدت المؤسسة العسكرية العثمانية في القرن الثامن عشر تحولات جذرية، لم تقتصر على البنية التنظيمية فقط، بل شملت الجوانب الاقتصادية والمالية أيضاً، حيث تفتى الفساد الإداري والمالي بشكل واضح، مما أثر سلباً على كفاءة الجيش واستقرار الدولة عامة. وكان لتزايد أعداد الجنود وارتفاع رواتبهم وامتيازاتهم الكبيرة دور بارز في خلق فجوة مالية متزايدة داخل ما يعرف بـ إيراد جديد (خزانة العسكرية - *Askerî Hazine*)⁽⁹⁾، وهي الميزانية المخصصة لتمويل النفقات العسكرية.

في العصور الكلاسيكية للدولة العثمانية، كان تمويل الجيش يعتمد بشكل رئيسي على إقطاعات (التملك - *Istimlak*)⁽¹⁰⁾ التي كانت تمنح لرجال الجيش، فضلاً عن الغنائم الحرب التي يكتسبها الجنود في الحملات العسكرية. غير أن التحولات التي شهدتها القرن الثامن عشر، ولا سيما زيادة أعداد الإنكشارية وأفراد الجيوش النظامية الأخرى، أدت إلى تحميل الدولة عبئاً مالياً ثقيلاً، إذ باتت الخزينة مضطرة لتغطية تكاليف إطعام وصرف رواتب أعداد كبيرة من الجنود الذين لم يشاركوا فعلياً في العمليات القتالية في كثير من الأحيان.⁽¹¹⁾ هذا التوسع غير المحسوب تسبب في تراكم نفقات مالية ضخمة، وأدى إلى اختلال التوازن المالي للدولة، إذ لم تعد مصادر التمويل التقليدية كافية لتغطية المصروفات المتزايدة، مما تسبب في عجز مالي متصاعد أثر بدوره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.⁽¹²⁾

لمواجهة هذا العجز، لجأت الخزينة العثمانية إلى تطبيق سياسات نقدية كانت في مجملها ذات تأثير سلبي على الاقتصاد. من أبرز هذه السياسات تخفيض نسبة الفضة في العملة، أو ما يعرف بـ (تقليل العيار - *Tagşış*)⁽¹³⁾، وهو إجراء أدى إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقود وتآكل القوة الشرائية لها، ما شكل بداية تجربة التضخم المزمن. وقد انعكس ذلك على ارتفاع الأسعار بشكل عام، وأدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية⁽¹⁴⁾.

إلى جانب ذلك، لجأت الدولة إلى الاستدانة من الصاغة وأصحاب رؤوس الأموال، بمن فيهم تجار المدن الكبرى مثل البندقية وجنوة⁽¹⁵⁾، بمعدلات فائدة مرتفعة، إلا أن هذا الاستدانة لم تكن مستدامة، إذ زادت من أعباء الدولة المالية وفرضت ضغوطاً إضافية على خزينة الدولة، مما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية.⁽¹⁶⁾ وتشير الوثائق العثمانية والمصادر التاريخية إلى أن هذه السياسات كانت من الأسباب الرئيسية لتدهور الاقتصاد العثماني في تلك الفترة، حيث شهدت الأسواق ارتفاعاً حاداً في أسعار السلع الأساسية، وأبرزها الخبز، إذ ارتفع سعره في إسطنبول بمعدل أربعة أضعاف بين 1700 و1760م، وهو مؤشر واضح على الأزمة الاقتصادية التي عانى منها المجتمع.⁽¹⁷⁾

وكان للإنكشارية، بوصفهم نواة الجيش العثماني في تلك الفترة، دور مركزي في تقاوم الأزمة الاقتصادية. فقد كانوا يشترون كميات هائلة من السلع الأساسية مثل القمح واللحم، ما أدى إلى زيادة الطلب على هذه المواد ورفع أسعارها. وبما أن الإنكشارية لم يكونوا دائماً منخرطين في الحملات العسكرية الفعلية، فإن استهلاكهم الكبير للمواد الغذائية لم يكن مصحوباً بإنتاج أو تعويض اقتصادي، مما تسبب في تقاوم الأزمات المالية للبلاد.⁽¹⁸⁾ وقد أدى هذا الاستهلاك المرتفع إلى انعكاسات

مباشرة على حياة السكان المدنيين، خصوصا في المدن الكبرى مثل إسطنبول، حيث تزايدت معاناة الناس من ارتفاع الأسعار وتآكل القدرة الشرائية، ما أدى إلى زيادة الاحتقان الشعبي، حيث عبرت الطبقات الفقيرة والمتوسطة عن استيائها من الظروف المعيشية الصعبة الناتجة عن الغلاء والتضخم المتصاعد.⁽¹⁹⁾

ولا تقتصر تداعيات هذه الأزمة الاقتصادية على الجانب المالي فقط، بل امتدت إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية. فمع تدهور الوضع الاقتصادي، بدأ نفوذ الإنكشارية يتراجع تدريجيا، رغم احتفاظهم بصلاحياتهم وامتيازاتهم، بسبب انعدام الكفاءة العسكرية وابتعادهم عن مهامهم الحقيقية. كما أدى الفساد المستشري في صفوفهم، سواء من خلال انخراط بعضهم في التجارة والحرف أو استغلال النفوذ في النقابات الحرفية، إلى خلق حالة من الازدواجية في الولاء بين الدولة والمصالح الشخصية، الأمر الذي تمثل تهديدا لوحدة السلطة المركزية.⁽²⁰⁾ أما الدولة، فكانت تحاول جاهدة مواجهة هذه التحديات من خلال محاولات إصلاح لم تحقق نتائج كبيرة، نظرا لتمدد الفساد وسوء الإدارة وضعف الموارد المالية. وهذا الواقع ساهم في إضعاف الدولة أمام الضغوط الداخلية والخارجية، ومهد الطريق لاضطرابات اجتماعية وصراعات سياسية لاحقة.⁽²¹⁾

وتأسيسا، فإن تزايد الفساد الإداري والمالي في المؤسسة العسكرية العثمانية خلال القرن الثامن عشر، وخصوصا في صفوف الإنكشارية، لم يكن مجرد قضية تنظيمية عسكرية، بل كان جزءا من أزمة اقتصادية واجتماعية شاملة. فقد أدت السياسات المالية الغير المستدامة، مثل تخفيض عيار العملة والاستدانة المرتفعة، إلى تضخم مزمن وارتفاع الأسعار، مما أثر سلبا على مستوى المعيشة وزاد من حدة الاحتقان الشعبي. كما أن استهلاك الإنكشارية الضخم للمواد الغذائية الأساسية بدون إنتاج مقابل أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، وانعكس ذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة. كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في إضعاف الدولة العثمانية خلال تلك الحقبة، وأظهرت الحاجة الماسة إلى إصلاحات جذرية وشاملة.

ثالثا: الهزائم العسكرية أمام النمسا وروسيا في القرن الثامن عشر وتأثيرها على الدولة العثمانية

مع بداية القرن الثامن عشر، كانت الدولة العثمانية لا تزال تحتفظ بمكانتها كقوة عظمى، لكنها بدأت تواجه تحديات داخلية وخارجية متزايدة. من جهة، عانت المؤسسات العسكرية والإدارية من تراجع الكفاءة والفساد، ومن جهة أخرى استغللت القوى الأوروبية مثل النمسا وروسيا هذا الضعف من خلال التوسع التدريجي على حساب الأراضي العثمانية، ولاسيما في البلقان ووسط أوروبا وشواطئ البحر الأسود.⁽²²⁾

كانت النمسا، كجزء من الإمبراطورية الرومانية المقدسة، عازمة على الحد من النفوذ العثماني والتوسع على حساب الممتلكات العثمانية في البلقان، وخاضت عدة حروب ضدها خلال هذا القرن. أهمها حرب مابين الأعوام 1716-1718م، قاد أوجين سافوا (Eugène de Savoie)⁽²³⁾ الجيش النمساوي وحقق انتصارات حاسمة، أبرزها معركة بيتروفارين (Petrovaradin Savaşı)⁽²⁴⁾ الشهيرة. كان الحدث الأكثر كارثية هو مقتل الصدر الأعظم داماد علي باشا في أرض المعركة، وهو ما أدى إلى انهيار معنويات الجيش العثماني أجبرت هذه الانتصارات السلطان العثماني على توقيع معاهدة باساروفجا (Pasarofça Antlaşması)⁽²⁵⁾ 1718م التي قضت بتنازل الدولة عن مناطق حيوية مثل بلغراد وسلافونيا⁽²⁶⁾ وأجزاء من صربيا ومقدونيا، وهو ما مثل بداية التقلص الفعلي للإمبراطورية في أوروبا.⁽²⁷⁾ رغم محاولات

الدولة العثمانية لاسترداد الأراضي في حروب على التوالي 1737-1739م و1787-1791م، فإن المواجهات مع النمسا، خصوصا في تحالفها مع روسيا خلال حرب 1787-1791م، زادت من الضغط العسكري. وبالرغم من توقيع معاهدة زيشوف (Ziştovi Antlaşması) (28) التي أعادت بعض الأراضي إلى العثمانيين، إلا أن النمسا احتفظت بنفوذها الكبير في البلقان (29).

أما مع روسيا في الوقت نفسه، سعت روسيا القيصرية بطرس الأكبر إلى تعزيز نفوذها بالسيطرة على الممرات البحرية والاستيلاء على أراضي استراتيجية على حساب الدولة العثمانية. شهدت معركة بروت (Prut Savaşı) 1710-1711م نصرا مؤقتا للعثمانيين بقيادة السلطان أحمد الثالث الذين حصاروا الجيش الروسي، لكن هذا لم يمنع تزايد النفوذ الروسي في المناطق الحدودية (30). خلال حرب 1735-1739م، شهدت المواجهات توسع النفوذ الروسي في مناطق القوقاز وشواطئ البحر الأسود، ثم جاءت الهزيمة الكبرى في حرب 1768-1774م التي انتهت بتوقيع معاهدة كوجك كاينارجي (Küçük Kaynarca Antlaşması) (31)، والتي مثلت كارثة كبيرة للدولة العثمانية. فقد بموجبها شبه جزيرة القرم التي أعلنت استقلالها لتصبح تحت النفوذ الروسي، وخسرت السيطرة على عدة مدن وموانئ هامة على بحر آزوف (Azak Deniz) والبحر الأسود (Karadeniz). (32) كما منحت روسيا الحق في حماية الرعايا الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية، كونها تعد نفسها حامية للشعوب السولاف، مما انعكس سلبا على السيادة العثمانية على رعاياها، وفتح باب التدخل الروسي في شؤونها الداخلية. واستمرت الحروب بين الطرفين في 1787-1792م، حيث زادت الخسائر العثمانية وتمدد النفوذ الروسي أكثر في مناطق القوقاز وشواطئ البحر الأسود، وتم تثبيت ذلك بمعاهدة ياش Yaş Antlaşması وبالعثمانية ياش عهدنامهسى (33) وقعت بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية يوم 9 كانون الثاني 1792م، في مدينة ياش الواقعة اليوم في رومانيا، وذلك بعد نهاية حرب بين الطرفين.

أدى فقدان مساحات شاسعة من الأراضي، لا سيما في البلقان وآسيا الوسطى، إلى تراجع الموارد الاقتصادية وانخفاض العائدات الضريبية، مما أضعف قدرة الدولة على تمويل مؤسساتها المدنية والعسكرية. تفاق ذلك مع تراجع الولاء للسلطة المركزية في الولايات العثمانية في روم إيلى وناضول، حيث تصاعدت النزعات المحلية والانفصالية، وبرزت قوى إقليمية تمارس سلطاتها بشكل مستقل، وهو ما عمق من أزمة الحكومة داخل الدولة (34).

رابعا: أثر الاضطرابات الداخلية والانقلابات العسكرية

كانت القوات الإنكشارية في القرن الثامن عشر كقوة لا يستهان بها في المعادلة السياسية الداخلية للدولة العثمانية، متجاوزة حدود وظيفتها العسكرية التقليدية. وقد كانت ثورة باترونا خليل باشا (Patrona Halil İsyanı) (35) سنة 1730 أبرز تعبير عن هذا التحول؛ إذ تصدى الإنكشارية إلى جانب فئات شعبية واسعة لإصلاحات الصدر الأعظم إبراهيم باشا، والتي شملت مشروعات عمرانية وثقافية ألهمتها التجربة الأوروبية خلال ما يُعرف بـ(عصر اللاله- Lâlê Devri). (36) قاد باترونا خليل باشا، وهو من أصول ألبانية وخلفية إنكشارية، هذا التمرد الذي أدى إلى خلع السلطان أحمد الثالث، في مشهد يكشف حجم التداخل بين الإنكشارية والفئات الحضرية الساخطة (37) ولم تكن هذه الانتفاضة حادثا معزولا، بل جزءا من نمط متكرر باتت فيه الإنكشارية تمثل رأس حربة المعارضة الشعبية في وجه النخبة السياسية والعسكرية العليا. فقد استطاعوا من خلال تحالفاتهم مع الحرفيين وأتباع بعض الطرق الصوفية، لا سيما

(البكتاشية - Bektâşîlik) (38)، أن يحافظوا على قاعدة دعم شعبي قوية، استخدمت لتقويض مشاريع التحديث أو ضبط الجيش. لقد أضحى الأوجاق يملك من النفوذ ما يُمكنه من توجيه الأحداث، أو على الأقل تعطيل قرارات الدولة متى ما تعارضت مع مصالحه. (39)

وهكذا لم يعد الإنكشاري جنديا منفذا للسلطان، بل عنصرا فاعلا في الحياة السياسية والعامية، يتدخل في عزل السلاطين وتعيين الصدور العظام، ويوجّه الشارع من موقعه داخل الأسواق والنقابات. وقد ساهم هذا الواقع في تأخير محاولات الإصلاح وتكريس الانقسام بين سلطة مركزية تسعى إلى التحديث وطبقة عسكرية ومدنية تستميت في الدفاع عن امتيازاتها.

المبحث الثاني: محاولات التحديث والإصلاح العسكري في أواخر القرن الثامن عشر الإصلاحات العسكرية في عهد

السلطان سليم الثالث

أولا: إنشاء الجيش النظامي الجديد (نظام جديد - Nizam-ı Cedid)

يعد النظام الجديد (نظام جديد - Nizam-ı Cedid) (40) من أبرز محاولات الإصلاح العسكري في التاريخ العثماني، حيث شكل نقطة تحول هامة في محاولة الدولة لمواجهة التحديات العسكرية والسياسية التي واجهتها في أواخر القرن الثامن عشر. بدأ السلطان سليم الثالث (1789-1807م) هذا المشروع الطموح كاستجابة مباشرة للتراجع العسكري والعجز في مواجهة القوى الأجنبية التي تطورت بشكل سريع في المجال العسكري.

اشتمل (النظام الجديد) على إنشاء جيش (41) حديث يتبع النظام والانضباط الأوروبي، حيث تم اعتماد تدريب الحديث ومنهجي للأفراد، وتحديث التسليح ليشمل البنادق الحديثة، المدفعية المتطورة، وتنظيم الوحدات بشكل منظم وفقا للمعايير الأوروبية. كما تضمنت الإصلاحات تأسيس مدارس عسكرية متخصصة لتخريج ضباط محترفين، حيث أرسل كثير من هؤلاء الضباط في بعثات إلى أوروبا للاطلاع على أحدث الأساليب والتقنيات العسكرية، ومن ثم نقلها إلى الداخل العثماني. (42)

كان الجيش الجديد والثكنات العسكرية مشروع بناء القوة والانضباط في الولايات العثمانية كان إنشاء (الجيش الجديد) في إطار نظام جديد خلال عهد السلطان سليم الثالث (1807-1789م)، ليس مجرد إعادة هيكلة تنظيمية للجيش العثماني، بل كان مشروعاً استراتيجياً متكاملًا يشمل تأسيس بني تحتية عسكرية حديثة، على رأسها إنشاء ثكنات عسكرية دائمة (القشلة-Kışla) (43) في إسطنبول وبعض الولايات المهمة. فالثكنات لم تكن مجرد أماكن لإيواء الجنود، بل مؤسسات متكاملة للتدريب والانضباط والتعليم العسكري، تعكس التوجه الجديد للدولة نحو بناء جيش مهني بعيد عن النمط العشوائي والتقليدي الذي ميز قوات الإنكشارية في المراحل المتأخرة من عمر الدولة.

كان السلطان سليم الثالث، كلما وجد الفرصة، يذهب إلى مزرعة ليفنت (Levent Çiftliği) (44) سواء بمفرده أو برفقة كبار رجال الدولة، حيث كان يشرف بنفسه على تدريب الجيش ويفتش على الجنود والضباط. وقد بلغ عدد قوات الجيش الجديد، التي تكونت من الشبان الريفيون الأتراك المنتمون إلى الأناضول المرسلين من قبل والي الأقاليم وأعيانها، عام 1797م حوالي 27 ضابطا و2.536 جنديا، وارتفع هذا العدد إلى 9.263 جنديا في عام 1801م. (45) وبفضل طريقة التجنيد

الجديدة التي بدأت تطبق بعد عام 1802، وصل عدد الجنود في الجيش إلى 22.685 جنديا و1,590 ضابطا بحلول عام 1806م.⁽⁴⁶⁾

لقد أدرك السلطان سليم الثالث (1789-1807م)، ومن حوله من رجالات الإصلاح أن أحد أبرز أسباب ضعف الجيش العثماني هو اعتماده على تشكيلات غير نظامية، تقيم في المدن دون رقابة، وتفتقر إلى المراكز الدائمة للتدريب والانضباط. ومن هذا المنطلق، بدأ مشروع بناء ثكنات عسكرية نظامية (قشلة) ذات تصميم عسكري محصن، وزعت في البداية في إسطنبول مثل قشلة السليمية⁽⁴⁷⁾ في أسكودار، ثم انتشرت تدريجيا إلى الولايات، لا سيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والعسكرية⁽⁴⁸⁾.

تطرقت حركة النظام الجديد فضلا عن الجانب الإصلاح العسكري، إلى تحديث الإدارة المالية التي كانت ضرورية لاستمرار دعم الجيش الجديد، إذ تم فرض ضرائب جديدة وتنظيم الموارد المالية من خلال نظام (إيراد الجديد)⁽⁴⁹⁾ بهدف تمويل هذا الجيش دون الاعتماد الكامل على الموارد التقليدية التي كانت تحت سيطرة الفئات المحافظة. هذا التغيير المالي واجه مقاومة شديدة من الطبقات الحاكمة التقليدية، خاصة من الإنكشارية الذين كانوا يرون في النظام الجديد تهديدا لمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن النظام الجديد لم يقتصر على إنشاء جيش جديد فقط، بل كان جزءا من مشروع إصلاحي أوسع يشمل تحديث المؤسسات الإدارية والقانونية للدولة، وذلك لتقوية مركز السلطان وتحجيم نفوذ القوى المحلية والإقطاعية التي عرقلت سابقا جهود الإصلاح. ومن هذا المنطلق، كان النظام الجديد ركيزة في محاولات تحديث الدولة بشكل عام، رغم أن مقاومة هذه الإصلاحات كانت قوية من قبل الطبقات المحافظة⁽⁵⁰⁾ واجه النظام الجديد تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، فالمعارضة التي أبدتها الإنكشارية وبعض الفئات الاجتماعية الأخرى، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والضغط الخارجي من القوى الأوروبية، أدت إلى تعثر الإصلاحات وسقوط السلطان سليم الثالث في عام 1807م، مما تسبب في إلغاء هذا النظام مؤقتا. مع ذلك، فإن تجربة النظام الجديد أسست لمرحلة جديدة من الإصلاحات العسكرية في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839م) الذي ألغى الإنكشارية نهائيا وأنشأ جيشا حديثا على أسس النظام الجديد.⁽⁵¹⁾

يمكن القول إن النظام الجديد كان محاولة رائدة لتحديث الجيش العثماني على غرار الجيوش الأوروبية، ومشروعا إصلاحيا شاملا لمواجهة تحديات القرن الثامن عشر وعلى الرغم من عدم نجاحه الكامل في التطبيق، فقد ترك أثر كبير في مسيرة تحديث الدولة العثمانية، وفتح الباب أمام الإصلاحات في القرن التاسع عشر التي حاولت بناء جيش قوي ومنظم قادر على حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية.

ثانيا: التأثير بالإصلاحات الأوروبية (الإصلاح الفرنسي نموذجا)

لقد جاء مشروع النظام الجديد في سياق تأثر مباشر بالنماذج العسكرية الأوروبية التي برزت في القرن الثامن عشر، وكانت النموذج الفرنسي على وجه الخصوص مصدر إلهام رئيسي للمصلحين العثمانيين. فقد مثلت فرنسا آنذاك إحدى أبرز القوى العسكرية في أوروبا، بفضل تنظيمها المتقدم، ونظامها التعليمي العسكري، وتقنيات التدريب والانضباط التي ميزت جيشها بعد عهد لويس الرابع عشر (Louis XIV)، وبلغت أوجها خلال الثورة الفرنسية والحروب النابليونية.⁽⁵²⁾

أرسل السلطان سليم الثالث عددا من المبعوثين والمراقبين إلى الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، لدراسة نظمها العسكرية والمؤسساتية. كما استقبلت إسطنبول بعثات فنية وعسكرية فرنسية، شملت مهندسين ومستشارين وخبراء في تنظيم المدفعية والتحصينات، وكان من أشهرهم الضابط الفرنسي (البارون دي توت - Baron de Tott) (53) الذي ساهم في إصلاح سلاح المدفعية العثماني منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وقد ظهر تأثير النموذج الفرنسي في عدة مظاهر من النظام الجديد، أبرزها: (54)

المظهر	التأثير الفرنسي في النظام الجديد
تنظيم الجيش	تقسيم الجيش إلى فرق نظامية وفقا للرتب والتخصصات، مع إلغاء الطابع العشوائي الذي كان سائدا في الوحدات القديمة.
التدريب العسكري	اعتماد برامج تدريبية صارمة مستوحاة من الأكاديميات العسكرية الفرنسية، تشمل التمارين الجماعية والانضباط والتعليم النظري.
اللباس العسكري	إدخال زي موحد مستوحى من الطراز الفرنسي، لتأكيد الانضباط والتميز عن الإنكشارية.
التحصينات والتكنات	بناء التكنات والتحصينات وفق النمط العمراني والعسكري الفرنسي، من حيث توزيع الوحدات والتجهيزات.
التعليم العسكري	إنشاء مدارس حربية على غرار النماذج الفرنسية لتأهيل الضباط، مما أسسهم لتقليد عسكري حديث في الدولة العثمانية.

ورغم وجود تأثيرات أخرى من النماذج النمساوية والبروسية، فإن التأثير الفرنسي كان الأعمق، ليس فقط بسبب التواجد الثقافي والدبلوماسي الفرنسي القوي في الدولة العثمانية، بل أيضا لان فرنسا كانت تعتبر في نظر الدولة العثمانية حليفا تقليديا في مواجهة التهديد النمساوي والروسي، مما سهل عملية التبادل والتأثر.

ثالثا: مواقف النخب العثمانية والإنكشارية من الإصلاحات

اختلفت مواقف النخب العثمانية من إصلاحات (النظام الجديد) التي أطلقها السلطان سليم الثالث (1789-1807م) ، وتباينت ردود الأفعال بين مؤيد ومعارض تبعا للموقع الاجتماعي والسياسي والمصالح المباشرة لتلك الفئات. (55) فقد أبدت الإنكشارية معارضة شديدة لهذه الإصلاحات، حيث رأت في (النظام الجديد) تهديدا مباشرا لمكانتها التاريخية في بنية الدولة العثمانية، وخشيت من فقدان امتيازاتها التي ترسخت على مدى قرون. كما أثار إنشاء جيش نظامي جديد، بزى موحد وتدريب صارم، شعورا متزايدا لدى الإنكشارية بأنهم يهملون ويقصون عن المشهد العسكري والسياسي. وقد دفعهم ذلك إلى التحالف مع الحرفيين وأتباع الطرق الصوفية، لا سيما الطريقة البكتاشية، مما أدى إلى تعبئة جماهيرية ضد الإصلاحات وبلغت ذروتها في تمرد عام 1807 الذي انتهى بخلع السلطان سليم الثالث وإنهاء تجربة النظام الجديد في مرحلتها الأولى. (56)

أما العلماء فقد انقسموا في مواقفهم. فمنهم من أيد بعضهم الإصلاحات باعتبارها ضرورة شرعية لحماية كيان الدولة الإسلامية المهتد بالتفكك والانهييار، اعترض آخرون بشدة عليها، معتبرين أن النموذج الأوروبي الذي استند إليه النظام الجديد يتعارض مع القيم والتقاليد الإسلامية. وقد استخدمت هذه الحجج من قبل المعارضين لتأليب الرأي العام ضد عملية الإصلاحات، ولا سيما عند فرض الضرائب الجديدة التي أثارت استياء الطبقات المجتمع. (57)

من جهة أخرى، فإن النخبة الإصلاحية الجديدة من رجال الدولة والمتقنين الذين تأثروا بالنموذج الأوروبي، دعموا بوضوح توجهات السلطان سليم الثالث. فقد رأوا في تحديث الجيش وبناء القشلة جديدة وإنشاء مؤسسات تعليم عسكري خطوة ضرورية لمجاراة التقدم الأوروبي، وتعزيز مركزية الدولة العثمانية في وجه التهديدات الخارجية والانقسامات الداخلية. (58)

أما العامة والحرفيون، فقد كانوا في الغالب معارضين للإصلاحات، ليس بالضرورة لرفضهم التحديث، وإنما بسبب الأعباء الاقتصادية الجديدة التي فرضتها الدولة، وخصوصا الضرائب التي خصصت لتمويل الجيش الجديد. كما تأثروا بدعاية الإنكشارية ورجال الدين المحافظين، ما جعلهم جزءا من المقاومة الشعبية للإصلاح. (59)

وتأسيسا على ما ذكر، فإن مواقف النخب العثمانية من (النظام الجديد) عكست الصراع بين مشروع الدولة المركزية الحديثة من جهة، والقوى الاجتماعية والسياسية التقليدية من جهة أخرى، وقد كان لهذا الصراع دور حاسم في تعثر أولى تجارب التحديث الجاد في التاريخ الدولة العثمانية. (60)

رابعاً: نتائج هذه المحاولات والتحديات التي واجهتها

إن تجربة الإصلاحات لم تكن مجرد محاولة لتحديث الجيش العثماني من الناحية الشكلية أو التنظيمية، بل كانت في جوهرها مشروعا لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين المركز والولايات العثمانية، وبين السلطان والنخب التقليدية. (61) ومن هنا، فإن تعثر هذه التجربة يعود إلى المعارضة الإنكشارية أو تعنت العلماء المحافظين، بل إلى غياب البيئة السياسية والاجتماعية المؤهلة لاستيعاب هذا التحول الجذري.

لقد كشفت هذه المحاولات عن محدودية قدرة الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر على تفكيك البنية التقليدية التي كانت تحكمها، وهي بنية مبنية على الامتيازات، التحالفات الاجتماعية، وشبكات الولاء لقد واجه (النظام الجديد) تحديا عميقا أمام التركيبة المؤسسية العثمانية الراسخة، (62) ولم يكن هناك حاضنة شعبية أو نخبة كافية قادرة على الدفاع عنه في وجه هذا الاصطدام.

وعلى المستوى العسكري، ورغم أن النظام الجديد قد أحرز تقدما نسبيا من حيث التنظيم والانضباط وبناء الثكنات والتعليم العسكري، فإن تلك الخطوات بقيت محدودة في إطار ضيق، ولم تنترجم إلى تفوق ميداني أو تغيير جذري في ميزان القوى مع الدول الأوروبية. (63) وبالتالي، فإن المشروع كان طموحا في الرؤية، لكنه تفتقر الى البنية، ومعزول سياسيا، ومتسرع في التطبيق.

لذا يمكن اعتبار تعثر (النظام الجديد) نتيجة لتناقض داخلي بين سلطة تسعى للتمركز حول نموذج حديث، ومجتمع ما زال يتحرك ضمن بنية تقليدية متجذرة. إنه إخفاق مرحلي ناجم عن محاولة استقدام أدوات الحداثة دون معالجة البنية العميقة للسلطة والعلاقات الاجتماعية.⁽⁶⁴⁾ لكن مع ذلك، فإن أهمية النظام الجديد تكمن في كونه الخطوة الأولى الجريئة التي سلطت الضوء على الحاجة الماسة للإصلاح، ومهدت الطريق لتجارب لاحقة أكثر نضجا وتكاملا، مثل إصلاحات السلطان محمود الثاني والتنظيمات. وبالتالي، فإن القيمة التاريخية لهذه التجربة لا تكمن في نتائجها المباشرة، بل فيما كشفت عنه من اختلالات بنيوية وتحديات كانت الدولة العثمانية مضطرة إلى مواجهتها في سبيل البقاء ضمن عالم يتغير بسرعة.

الخاتمة

شهد الجيش العثماني خلال القرن الثامن عشر تحولات عميقة ومتعددة الأوجه أثرت على هيكله التنظيمي، تكتيكاته، ودوره في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة. فقد تراجعت فعالية الجيش التقليدي ولاسيما الإنكشارية، نتيجة التغيرات العسكرية حديثة أكثر تنظيما وتدريباً في أوروبا. في هذا الإطار، برزت محاولات إصلاحية عديدة، كان أبرزها إنشاء ما يعرف بالنظام الجديد (Nizam-ı Cedid)، الذي تمثل في تشكيل وحدات عسكرية حديثة تعتمد على الأساليب الأوروبية في التدريب، التنظيم، واستخدام الأسلحة، إضافة إلى تحديث المدفعية والبحرية.

ورغم أهمية هذه الخطوة، واجه النظام الجديد معارضة من قبل الإنكشارية وبيروقراطية محافظة أخرى اعتبروا هذه الإصلاحات تهديداً لمكانتهم الاجتماعية والسياسية. هذه المعارضة أعاققت في كثير من الأحيان تنفيذ الإصلاحات بشكل كامل، مما أدى إلى عرقلة أو تأخير المشاريع التحديثية. كما أن التحديات الاقتصادية التي عانى منها السلطنة في تلك الفترة، من أزمات مالية وضغوطات ناتجة عن الحروب المتكررة، حدت من قدرة الدولة على دعم التحديث العسكري بشكل فعال. واستطاعت بعض الفئات مثل الإنكشارية وبعض الطرق الصوفية كالبيكتاشية أن تحافظ على قاعدة دعم شعبي واسعة، استخدمتها لمعارضة التغييرات التي كانت تستهدف إعادة هيكلة الجيش وإضعاف نفوذها. وقد انعكس هذا الصراع بين التقاليد والتحديث في أحداث عديدة خلال القرن الثامن عشر، منها ثورات وانهيارات عسكرية.

رغم هذه الصعوبات، فإن الإصلاحات العسكرية في القرن الثامن عشر كانت ذات جدوى نسبية، إذ وضعت أساساً للنهضة العسكرية التي شهدتها الدولة العثمانية في النصف الأول القرن التاسع عشر، حيث تم استيعاب الدروس المستفادة من المحاولات السابقة وأعيد تنظيم الجيش بشكل أكثر شمولية ومنهجية. أن النماذج التقليدية القديمة لم تعد تلبي متطلبات البقاء في عصر تتسارع فيه التغيرات السياسية والعسكرية. بدأت مطالب الإصلاح تتصاعد، سواء من داخل المؤسسة الحاكمة أو من مراكز القوى الاجتماعية، لتؤسس لمرحلة جديدة من التحديث وإعادة الهيكلة الشاملة، والتي ستشمل إعادة تشكيل الجيش، تحديث الإدارة. وكان هذا التمهيد بداية لمسار طويل من الإصلاحات التي ستغير ملامح الدولة العثمانية العسكرية والسياسية في العصر الحديث.

Military Transformation in the Ottoman Empire During the 18th Century: From Decline to Reform Efforts

Abstract

This study analyzes the phenomenon of the weakening and decline of the Janissary Corps in the Ottoman Empire during the eighteenth century a century that witnessed a gradual deviation from the Corps' essential military role. The Janissaries began to perform economic and political functions beyond their original military framework. This decline is attributed to multiple factors, most notably the collapse of the devshirme system, which had constituted the core of non-Muslim recruitment, and the erosion of the disciplinary and professional structures that had characterized the Janissary Corps during the classical era. Furthermore, many Janissaries became increasingly involved in commerce and crafts, leading to the loss of their pure military identity.

The study also explores the impact of weakened central authority and the growing influence of provincial notables and bureaucrats on the independence of the Janissaries and their recurrent intervention in political affairs including the deposition of sultans and the appointment of viziers. The analysis includes the Corps' hostile stance towards military reform efforts, particularly their opposition to the Nizâm-ı Cedîd project during the reign of Sultan Selim III (1789–1807), which ultimately obstructed modernization attempts and undermined efforts to establish a modern European-style army.

Keywords: Ottoman Empire, Janissaries, Eighteenth Century, Nizâm-ı Cedîd, Modernization, Central Authority.

المصادر

1. الوثائق العثمانية

Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri Başkanlığı (BOA)

1. BOA, *TS.MA.E*, 1128/55.
2. BOA, *İ. HR.*, 5/231.
3. BOA, *C. AS.*, 45/2235.
4. BOA, *C. HR.*, 112/5412.
5. BOA, *HAT*, 259/14954.
6. BOA, *HAT*, 196/9828.
7. BOA, *C.AS*, 387/19348.

2. المصادر العربية

1. إحسان أوغلو، أكمل الدين. (1994). *الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة* (المجلد 1). إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا).
2. قاسم، جمال زكريا. (2007). *تاريخ الدولة العثمانية: من النشأة إلى الانحدار*. القاهرة: دار الفكر العربي.
3. إينالچك، خليل. (2002). *الدولة العثمانية: التاريخ والمؤسسات* (ترجمة محمد الأرنؤوط). بيروت: دار المدار الإسلامي.
4. إينالچك، خليل. (2002). *تاريخ الدولة العثمانية: من النشوء إلى الانحدار* (ترجمة محمد العويط). بيروت: دار المدار الإسلامي.
5. صابان، سهيل. (1996). *التنظيمات العسكرية العثمانية في أواخر العهد العثماني*. إسطنبول: مركز البحوث والدراسات العثمانية.
6. عبد الكريم، محمد سهيل. (2009). *العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن الثامن عشر*. بيروت: دار الفكر العربي.
7. حسني، محمد عبد الحميد. (1998). *تاريخ أوروبا الحديث*. القاهرة: دار الفكر العربي.
8. صبري، محمد. (2002). *تاريخ الدولة العلية العثمانية*. بيروت: دار النفائس.
9. حسن، علي إبراهيم، & غالي، أمين. (2005). *لويس الرابع عشر: سيرته نظم حكمه سياسته الخارجية*. القاهرة: كتب التراث.
10. حسون، علي. (2023). *تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية* (الطبعة الرابعة). بيروت: المكتب الإسلامي.

3. المصادر التركية

- UZUNÇARŞILI, İsmail Hakkı. (1988). *Osmanlı tarihi* (Cilt 3). Ankara: Türk Tarih Kurumu Yayınları.
- ÖZCAN, Abdülkadir. (1994). Devşirme. In *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C. 9. İstanbul: Türkiye Diyanet Vakfı. s. 254–257.
- İPŞIRLI, Mehmet. (1995). Enderun. In *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C. 11, İstanbul: Türkiye Diyanet Vakfı. s. 185–187
- İNALCIK, Halil. (2003). *Osmanlı İmparatorluğu: Klasik Dönem (1300–1600)* (Çev. Ruşen Sezer). İstanbul: Yapı Kredi Yayınları.
- GENÇ, Mehmet. (2000). *Osmanlı İmparatorluğu'nda devlet ve ekonomi*. İstanbul: Ötüken Yayınları.

- ÇINAR, Enver. (2019). 18. yüzyılda Yeniçeri Ocağı'nın dönüşümü ve merkezi otoriteyle ilişkisi. *Tarih ve Toplum*, İstanbul: Tarih ve Toplum Yayınları. 46(2), s. 49–67.
- YILMAZ, İsmail Hakkı. (2000). İrâd-ı Cedîd. In *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C. 22, ss. 420–423). İstanbul: Türkiye Diyanet Vakfı. s. 420–423.
- AKTAN, Hamza. (2001). İstimlak. In *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C.23, İstanbul: Türkiye Diyanet Vakfı. s. 364–376.
- İŞÇEN, Erol. (1999). Yeniçeriler ve Osmanlı ekonomisi. *Bellekten*, 67(234), 129–130. Ankara: Türk Tarih Kurumu. 67(234), s. 129–141.
- ORTAYLI, İlber. (2006). *İmparatorluğun en uzun yüzyılı*. İstanbul: İletişim Yayınları.
- YEŞİL, Fatih. (2016). *İhtilâller çağında Osmanlı ordusu: 1793–1826*. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.
- REFAT, Ahmed. (2009). Selimiye Kışlası. In *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C.36, İstanbul: Türkiye Diyanet Vakfı. s. 350–363.
- GÖKTAŞ, Yakup. (2009). Modern eğitim kurumlarının Batılılaşma dönemindeki gelişimi (1700–1900). *Güzel Sanatlar Enstitüsü Dergisi*, Sivas: Cumhuriyet Üniversitesi Yayınları. 22, s. 1-15
- ŞAKUL, Kahraman. (2010). *Osmanlı askerî modernleşmesi ve Nizâm-ı Cedid (1789–1807)*. İstanbul: Kitap Yayınevi.
- ŞAKUL, Kahraman. (2021). *II. Viyana Kuşatması: Yedi başlı ejderin fendi*. İstanbul: Timaş Yayınları.
- CENEZ Ülker, Dilek Seniha. (2025). Baltacı Mehmed Paşa'dan Leh memleketine mektup. *Karadeniz İncelemeleri Dergisi*, Trabzon: Karadeniz Teknik Üniversitesi Yayınları. , 19(38), s. 134-152.
- OCAK, Ahmet Yaşar. (2000). *Bektaşîlik: Tarih ve mitoloji* (2. baskı). İstanbul: İletişim Yayınları.

KAFESOĞLU, İbrahim. (2015). *Osmanlı tarihi* (15. baskı). İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları.

4 . المصادر الأجنبية

SCHROEDER, Paul W. (1997). *The Rise of Austria-Hungary: 1683-1815*. St. Martin's Press ,New York.

PERRY, Marvin. (2005). *Western Civilization: Ideas, Politics, and Society*. Houghton Mifflin ,Boston.

GRANT, Jonathan & Salim Aydüz. (2010). "Osmanlı "Gerilemesini" Yeniden Düşünmek: Osmanlı Devleti'nde Askeri Teknolojinin Yayılması (15. Yüzyıldan 18. Yüzyıla Kadar)". *Yakın Dönem Türkiye Araştırmaları* ، ص. 65–80(20)19.

FAROQHI. Suraiya.(2005). *Subjects of the Sultan: Culture and Daily Life in the Ottoman Empire*. I.B. Tauris ,London.

الهوامش

(1) الدفشمرة: عهد السلطان مراد الأول، تم تأسيس فرقة الإنكشارية، وكان يُعتمد في البداية على قانون (بنجيك Pencik) لتأمين الجنود، حيث كان يتم اختيار شبان غير مسلمين من أسرى الحروب كمصدر أساسي للتجنيد. غير أن هذا الأسلوب بدأ يتراجع مع تناقص الفتوحات العسكرية، وتوقفها مؤقتاً بعد معركة أنقرة، مما اضطر الدولة العثمانية إلى اللجوء إلى نظام الدفشمرة. ويبدو أن هذا النظام، الذي لم يُعرف في الدول الإسلامية السابقة، قد بدأ تطبيقه في عهد السلطان محمد جلبي (1413-1421)، إلا أنه تم تقنينه في عهد ابنه السلطان مراد الثاني (1421-1451). كان تحديد حاجة فرق القابوقولو من الجنود يتم من قبل آغا الإنكشارية، ويُعرض الأمر على ديوان السلطان (ديوان همايون). وبناء على القرار الصادر، ينتقى الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ثمانية وعشرين عاماً، بشرط أن تتوافر فيهم الشروط المناسبة. وكانت عمليات الدفشمرة تُجرى حسب الحاجة، كل ثلاث أو خمس أو سبع سنوات. وكان المسؤول الأول عن هذه العملية هو آغا الإنكشارية، يليه آغا أوجاق العجم (الجنود المتدربين). في المراحل الأولى، كان تنفيذ الدفشمرة منوطاً بؤالة المناطق مثل البكربكي والسنجق بك والقضاة المحليين. غير أن سوء استخدام هؤلاء لمهامهم أدى في عهد السلطان محمد الفاتح إلى إصلاح نظام الدفشمرة، إذ تم وضع أسس ثابتة له، وأصبح يتم عبر إرسال موظفين مختصين من العاصمة. ينظر:

İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, C. 3, T.T.K., Ankara 1988, s. 23; Abdülkadir Özcan, "Devşirme", *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C. 9, İstanbul 1994, s. 254-257.

(2) الاندرون: تعد مدرسة أندرون السلطانية إحدى أبرز المؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية، والتي ارتبطت بشكل وثيق بمنظومة الدفشمرة وتكوين الكوادر العليا من رجال الدولة. فقد تأسست هذه المدرسة داخل أروقة قصر طوب قابي في إسطنبول. ينظر:

Mehmet İpşirli, "Enderun", *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C. 11, İstanbul 1995, s. 185-187.

(3) Halil İnalçık, *Osmanlı İmparatorluğu: Klasik Dönem (1300–1600)*, çev. Ruşen Sezer, Yapı Kredi Yayınları, İstanbul 2003, s. 68.

(4) حصار فيينا الثانية: يعد الحصار العثماني الثاني لفيينا عام 1683م من أبرز المحطات العسكرية في تاريخ الدولة العثمانية وأوروبا. قاد الحملة الصدر الأعظم قرة مصطفى باشا، وكان الهدف منها السيطرة على العاصمة النمساوية فيينا، بوابة أوروبا الوسطى، وتوسيع النفوذ العثماني في المنطقة. بدأ الحصار في 14 تموز 1683م، واستمر نحو 60 يوماً، لكنه انتهى بكارثة عسكرية على الدولة العثمانية. ففي 12 أيلول 1683م وصلت جيوش التحالف الأوروبي بقيادة ملك بولندا يوحنا سوبياسكي (Jan Sobieski)، وتمكنت من فك الحصار وتكبيد العثمانيين خسائر فادحة.

شكل هذا الحدث منعطفا حاسما في التاريخ العثماني؛ إذ أوقف التوسع العثماني نحو أوروبا، ومهد الطريق لتشكيل التحالف المقدس، واندلاع سلسلة من الحروب انتهت بتوقيع معاهدة كارلوفجا (1699م)، التي أجبرت الدولة العثمانية على التنازل عن أراض واسعة في أوروبا لأول مرة. للتفاصيل ينظر:

- Kahraman Şakul, *II. Viyana Kuşatması: Yedi Başlı Ejderin Fendi*, Timaş Yayınlar, İstanbul 2021, s. 15.
- (5) Virginia H. Aksan, *Ottoman Wars 1700–1870: An Empire Besieged*. Routledge, London 2007, s. 82.
- (6) Enver Çınar, “18. Yüzyılda Yeniçeri Ocağı’nın Dönüşümü ve Merkezi Otoriteyle İlişkisi.” *Tarih ve Toplum*, C. 46, S. 2, 2019, s. 49.
- (7) Enver Çınar, “18. Yüzyılda Yeniçeri Ocağı’nın Dönüşümü”, s. 53.
- (8) Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, C.3. s. 235.
- (9) إيراد جديد: إيراد جديد او خزانة العسكرية هي المصطلح الذي يطلق على الموارد المالية المخصصة لتغطية نفقات الجيش في الدولة العثمانية. وقد شملت هذه النفقات رواتب الجنود (كالإنكشارية والسيباهية)، وشراء الأسلحة والذخائر، وتأمين الإعاشة، وتمويل الحملات العسكرية، فضلا عن بناء القشلات وصيانتها. وفي أواخر القرن الثامن عشر، وضمن إصلاحات نظام جديد (Nizâm-ı Cedîd) التي أطلقها السلطان سليم الثالث، أنشئت خزانة جديدة خاصة أطلق عليها اسم إيراد جديد (İrâd-ı Cedîd)، خصصت بالكامل لتمويل الجيش الحديث المستقل عن الإنكشارية، واعتبرت محاولة للفصل بين مالية الدولة العامة والتمويل العسكري الإصلاحي.
- İsmail Hakkı Yılmaz, “İrâd-ı Cedîd.” *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C. 22, İstanbul 2000, s. 420–423; Mehmet Genç, *Osmanlı İmparatorluğu’nda Devlet ve Ekonomi*, Ötüken Yayınları, İstanbul 2000, s. 89.
- (10) Hamza Aktan, “İstimlak”, *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C. 23, İstanbul 2001, s. 364–366.
- (11) سهيل صابان، التنظيمات العسكرية العثمانية في أواخر العهد العثماني، مركز البحوث والدراسات العثمانية، إسطنبول 1996، ص 134.
- (12) محمد صبري، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت 2002، ص 341.
- (13) Genç, *Osmanlı İmparatorluğu’nda Devlet ve Ekonomi*, s. 148.
- (14) Ali Akyıldız “Osmanlı Maliyesinde Nakit Darlığı ve Tağşiş Uygulamaları (XVIII. Yüzyıl)” *Belleten*, C. 69, S. 256, 2005, s. 7016.
- (15) البندقية وجنوة: في العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، برزت كل من جمهورية البندقية وجمهورية جنوة كقوتين بحريتين وتجارتين رئيسيتين في البحر المتوسط. وقد لعبتا دورا محوريا في شبكات التجارة بين أوروبا والشرق، بما في ذلك الأراضي الواقعة تحت الحكم العثماني لاحقا. وقد خاضت البندقية عدة حروب مع العثمانيين، خصوصا حرب كريت (1645–1669)، بينما فقدت جنوة معظم مستعمراتها في البحر الأسود بعد الفتح العثماني للقسطنطينية. للمزيد انظر:
- Niccolo Kristiani, *Venedik Cumhuriyeti ve Osmanlılar*, (çev. Fadıl Cetker), Yapı Kredi Yayınları, İstanbul 2011, s. 55–61.
- (16) يقصد بتقليل العبارة (tağşiş): في السياق العثماني، تخفيض محتوى الفضة أو الذهب في العملة، مع الإبقاء على قيمتها الاسمية، وقد تم استخدامه كآلية لتجاوز الأزمات المالية للدولة العثمانية لتغطية العجز المالي، لا سيما في فترات الحروب والتضخم. ينظر:
- Halil İnalçık, *Osmanlı’da Devlet, Hukuk, Adalet*, Eren Yayıncılık, İstanbul 2000, s. 159–161; Şevket Pamuk, *Osmanlı Ekonomisinde Bağımlılık ve Büyüme (1820–1913)*, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul 1994, s. 28.
- (17) Genç, *Osmanlı İmparatorluğu’nda Devlet ve Ekonomi*, s. 155.
- (18) İnalçık, *Osmanlı İmparatorluğu: Klasik Dönem*, s. 75.
- (19) Erol İşçen, “Yeniçeriler ve Osmanlı Ekonomisi,” *Türk Tarih Kurumu Belleteni*, C. 67, S. 234, 1999, s.129.
- (20) سهيل صابان، المصدر السابق، ص 143.
- (21) Erol İşçen, *Yeniçeriler ve Osmanlı Ekonomisi*, s. 130.
- (22) Virginia H. Aksan, *Ottoman Wars 1700–1870*, s. 87.
- ²³أوجين سافوا (1663–1736) قائد عسكري بارز من أصول فرنسية، خدم في صفوف الإمبراطورية النمساوية (هابسبورغ). اشتهر بدوره الحاسم في الحروب العثمانية-النمساوية، لا سيما في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر. وقد برز بشكل خاص في معركة بيتروفارين 1716م، وساهم بشكل فعال في سقوط بلغراد سنة 1717م. وقد شكلت هذه الانتصارات نقطة تحول أساسية أدت إلى تراجع النفوذ العسكري العثماني في وسط أوروبا. ينظر:
- Paul W. Schroeder, *The Rise of Austria-Hungary: 1683-1815*, St. Martin’s Press, New York 1997, p. 142
- (24) محمد عبد الحميد حسني، تاريخ أوروبا الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة 1998، ص 245؛
- Marvin Perry, *Western Civilization: Ideas, Politics, and Society*, Houghton Mifflin, Boston 2005, p.634
- (25) Hüseyin Onur Ercan, “Pasarofça Antlaşması’nı tarafları için zorunlu kılan nedenler üzerine bir değerlendirme”, *Süleyman Demirel Üniversitesi Fen-Edebiyat Fakültesi Sosyal Bilimler Dergisi*, S. 57 2022, s. 206.
- (26) بلغراد: تعد بلغراد من أهم الحواضر العثمانية في البلقان، وقد شكلت مركزا استراتيجيا لإدارة ولايات في البلقان منذ أن دخلها العثمانيون عام 1521م. وبسبب موقعها الجغرافي على نهر الدانوب، كانت نقطة تماس دائمة بين العثمانيين والإمبراطورية النمساوية (هابسبورغ)، الأمر الذي جعلها عرضة للحصار والسقوط عدة مرات. أما سلافونيا: فهي منطقة تاريخية تقع بين نهري الدرافا والسافا، وكانت جزءا من الأراضي المجرية التي خضعت للسيطرة العثمانية بعد معركة موهاج (1526م)، ثم أصبحت ميدانا للصراع المتكرر بين العثمانيين والإمبراطورية النمساوية (هابسبورغ) خصوصا بعد معركة بيتروفارين 1716م، خسرت العثمانيون السيطرة على مناطق واسعة في البلقان، من بينها بلغراد وسلافونيا، حيث تم التنازل عنها لصالح الإمبراطورية النمساوية بموجب معاهدة باساروفجا عام 1718م. وقد شكل فقدان هاتين المنطقتين تراجعا كبيرا في النفوذ العثماني في وسط أوروبا. ينظر: خليل إينالچك، الدولة العثمانية: التاريخ والمؤسسات، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت 2002، ص 280.
- (27) خليل إينالچك، مصدر نفسه، ص 282.
- (28) معاهدة زيشتوف: تعد من المعاهدات المهمة في تاريخ الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، أبرمت معاهدة زيشتوف في 4 أغسطس 1791م بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، في مدينة زيشتوف الواقعة حاليا في بلغاريا وتعرف أيضا باسم *Svistov* وقد جاءت

- هذه المعاهدة لوضع حد للحرب العثمانية-النمساوية التي اندلعت ضمن سياق التحالف الروسي-النمساوي ضد الدولة العثمانية (1787-1791م). للتفاصيل ينظر: محمد سهيل عبدالكريم، *العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن الثامن عشر*، دار الفكر العربي، بيروت 2009، ص. 213-215؛ Kahraman Şakul, *Osmanlı Askerî Modernleşmesi ve Nizam-ı Cedid (1789-1807)*, Kitap Yayınevi, İstanbul 2010, s. 55-58.
- (29) أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، مج 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية اربسكا، إسطنبول 1994، ص 250.
- (30) Dilek Seniha Cenez Ülker., “Baltacı Mehmed Paşa’dan Leh Memleketine Mektup: 1711 Prut Antlaşmasının Osmanlı, Rus, İsveç ve Leh İlişkilerine Yansımaları Hakkında Bir Belge”, *Karadeniz İncelemeleri Dergisi*, C.19, S. 38, 2025, s. 135.
- (31) BOA, *İ. HR.*, 5/231, (12 Zilkade 1188 / 1 Ocak 1775).
- (32) يعد بحر أزوف (Azak Denizi) في أقصى شمال البحر الأسود، تحيط به من الغرب أوكرانيا ومن الشرق روسيا ولها أهمية استراتيجية في الصراع بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية. وقد شكلت السيطرة عليه في حين يعدّ البحر الأسود (Karadeniz) من أكبر البحار الداخلية في العالم، تحيط به تركيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، بلغاريا، ورومانيا. وقد كان لهما أهمية استراتيجية بارزة في النزاع العثماني-الروسي خلال القرن الثامن عشر، لا سيما بعد معاهدة كوجك كينارجي (1774). انظر: خليل إينالچك، مصدر السابق، ص 306.
- (33) BOA, *C. AS.*, 45/2235, (15 Receb 1199 / 5 Haziran 1785).
- (34) BOA, *C. HR.*, 112/5412, (21 Cemaziyelelahir 1207 / 5 Ocak 1793).
- (35) Rifa’at Ali Abou-El-Haj, *1703 İsyanı: Osmanlı Siyasetinin Yapısı*, çev. Çağdaş Sümer, Tan Kitabevi Yayınları, Ankara 2011, s. 25.
- (36) عصر اللاله (Lâle Devri): امتدت تقريبا من 1718م إلى 1730م، خلال حكم السلطان أحمد الثالث، تميزت بالاهتمام بالزخرفة والترف والحياة الثقافية، إلى جانب محاولات محدودة للتحديث والتقارب مع أوروبا، وخاصة بعد معاهدة باساروفجة (1718). سُميت بهذا الاسم لكثرة استخدام زهرة التوليب (اللاله) في الفنون والحدائق والعمارة في إسطنبول. انتهت هذه المرحلة بانفلاق ثورة باترونة خليل عام 1730م. ينظر: Stanford J. Shaw ve Ezel Kural Shaw, *Osmanlı İmparatorluğu ve Modern Türkiye*, C. 2, Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, İstanbul 2000, s. 210; A. Kadir Yıldız, “Lâle Devri” *TDV İslâm Ansiklopedisi*, <https://islamansiklopedisi.org.tr/lale-devri>. E.T. 12 Şubat 2025.
- (37) Rifa’at Ali Abou-El-Haj, Aynen eser. s. 46.
- (38) البكتاشية: طريقة صوفية ظهرت في الأناضول في القرن الثالث عشر، تنسب إلى الحاج بكتاش ولي، وانتشرت بين أوساط الإنكشارية والطبقات الشعبية في الدولة العثمانية. امتازت بعقائدها الباطنية، وميلها إلى التفسير الرمزي للنصوص الدينية، كما لعبت دورا دينيا واجتماعيا وثقافيا مهما في الدولة العثمانية، لكنها تعرضت لاحقا للاضطهاد بعد إلغاء الإنكشارية عام 1826م. انظر: Ahmet Yaşar Ocak, *Bektaşilik: Tarih ve Mitoloji*, II. Baskı, İletişim Yayınları, İstanbul 2000, s. 45-56.
- (39) Suraiya Faroqhi, *Subjects of the Sultan: Culture and Daily Life in the Ottoman Empire*, I.B. Tauris, London 2005, s. 215.
- (40) نظام جديد (Nizâm-ı Cedîd) مشروع إصلاح عسكري أطلقه السلطان سليم الثالث عام 1792، لتأسيس جيش حديث على الطراز الأوروبي. انظر: *تاريخ الدولة العثمانية: من النشوء إلى الانحدار*، ترجمة: محمد العويط دار المدار الإسلامي، بيروت 2002، ص 233.
- ⁴¹ علي حسون، *تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية*، ط. 4، المكتب الإسلامي، بيروت 2023م، ص 511.
- (42) BOA, *C.AS.*, 387/19348.
- (43) القشلة (Kışla): مصطلح عثماني يُطلق على الثكنة العسكرية أو مقر إقامة الجنود. ظهرت القشلة بشكل منظم ابتداء من القرن السادس عشر، لكنها تطورت بشكل ملحوظ خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في إطار محاولات التنظيم والإصلاح العسكري.
- (44) مزرعة ليفنت: تقع مزرعة ليفنت في الجانب الروم ايلي من إسطنبول، وقد أصبحت نقطة مركزية، بل شبه مركز تجريبي، لبرنامج النظام الجديد (نظام جديد) الذي كان يُراد تطبيقه في الجيش. كان من الأسباب الرئيسية لاختيار مزرعة ليفنت هو الموقف العدائي للإمبراطورية الروسية. بعد فقدان القرم، نجحت روسيا في زيادة نفوذها في البحر الأسود، مما شكل تهديدا مباشرا للعاصمة العثمانية. وفي مواجهة احتمال هجوم روسي قادم من جهة البحر الأسود على إسطنبول، كانت مزرعة ليفنت موقعا مثاليا لضمان أمن المنطقة. وعلى الرغم من أن مزرعة ليفنت كانت ملكا خاصا للراحل غازي حسن باشا الجزائري، إلا أنه في 14 يونيو 1792 تم ضمها إلى خزينة الدولة. ينظر :
- BOA, *TS.MA.E.*, 1128/55, (23 Şevval 1206 /14.06.1792).
- (45) Fatih Yeşil, *İhtilâller çağında Osmanlı ordusu: Osmanlı İmparatorluğu ’nda Sosyoekonomik ve Sosyopolitik Değişim Üzerine Bir İnceleme (1793-1826)*, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul 2016, s. 22-23.
- (46) Fatih Yeşil, *İhtilâller çağında Osmanlı ordusu: Osmanlı İmparatorluğu ’nda Sosyoekonomik ve Sosyopolitik Değişim Üzerine Bir İnceleme (1793-1826)*, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul 2016, s. 22-23 Abdullah Özkan, *Adım Adım Osmanlı Tarihi*, C. IV, Boyut Yayın Grubu, İstanbul 2003
- (47) قشلة سليمية: هي ثكنة عسكرية أنشأها السلطان العثماني سليم الثالث في منطقة أسكدار بإسطنبول سنة 1800م، في إطار إصلاحات نظام جديد (Nizâm-ı Cedîd). وتعد من أوائل الثكنات العسكرية المبنية وفق طراز أوروبي حديث، وقد خصصت لإيواء وتدريب الجنود المنتهين إلى الجيش الجديد المنظم بعيدا عن نفوذ الإنكشارية. للتفاصيل ينظر :
- Ahmed Refat, “Selimiye Kışlası”, *TDV İslâm Ansiklopedisi*, C. 36, İstanbul 2009, s. 350-351.
- (48) İlber Ortaylı, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı*, İletişim Yayınları, İstanbul 2006, s. 47.
- (49) İsmail Hakkı Yılmaz, “İrâd-ı Cedîd.”, s. 422.
- (50) Kahraman Şakul, *Osmanlı Askerî Modernleşmesi*, s. 236.
- (51) جمال زكريا قاسم، *تاريخ الدولة العثمانية: من النشأة إلى الانحدار*، دار الفكر العربي، القاهرة 2007، ص 426-427.
- (52) لويس الرابع عشر: المعروف بلقب الملك الشمس (le Roi Soleil)، هو أحد أبرز ملوك فرنسا في التاريخ الأوروبي، حكم من عام 1643 حتى وفاته في 1715، ويعتبر النموذج الأهم للملكية المطلقة في أوروبا. قام خلال فترة حكمه الطويلة بتسيخ الدولة المركزية، ووضع أسس الإدارة البيروقراطية الحديثة، كما أعاد تنظيم الجيش الفرنسي ليصبح أكثر انضباطا وكفاءة، مما جعله قوة للعديد من مشاريع الإصلاح العسكري في أوروبا،

ومنها في الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر. ينظر: على إبراهيم حسن وأمين غالي، *لويس الرابع عشر: سيرته نظم حكمه سياسته الخارجية*، كتب التراث، القاهرة 2005، ص 45.

(53) هو فرانسوا بارون دو توت (François Baron de Tott) (1733–1793)، ضابط فرنسي وخبير عسكري ومهندس كان له دور بارز في دعم إصلاحات الجيش العثماني خلال أواخر القرن الثامن عشر. عين مستشاراً عسكرياً من قبل الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الأول وسلطان سليم الثالث، وشارك في إعادة تنظيم الجيش وتحديث بعض الأسلحة والتكتيكات. ينظر:

Jonathan Grant&Salim Aydüz. “Osmanlı “Gerilemesini” Yeniden Düşünmek: Osmanlı Devleti’nde Askeri Teknolojinin Yayılması (15. Yüzyıldan 18. Yüzyıla Kadar)”, *Yakın Dönem Türkiye Araştırmaları*, C.19, S.20, 2010, 65.

(54) BOA, *HAT*, 259/14954; BOA, *HAT*, 196/9828.

(55) Yakup Göktaş, “Modern Eğitim Kurumlarının Batılılaşma Dönemindeki Gelişimi (1700-1900)”, *Güzel Sanatlar Enstitüsü Dergisi*, C. 22, 2009, s.15.

(56) Kahraman Şakul, “Nizâm-ı Cedid düşüncesinde batılılaşma ve İslami modernleşme” *Dîvân: Disiplinlerarası Çalışmalar Dergisi*, C. 19, 2005, s.140.

(57) İbrahim Kafesoğlu, *Osmanlı Tarihi*, Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, 15. baskı, İstanbul 2015, s. 312.

(58) Kahraman Şakul, *Aynen eser*, s. 143.

(59) Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, C.3. s. 278.

(60) Kahraman Şakul, “Nizâm-ı Cedid düşüncesinde”, s. 145.

(61) Fatih Yeşil, *İhtilâller çağında Osmanlı ordusu*, s. 45.

(62) خليل إينالجيک، المصدر السابق، ص 245.

(63) Fatih Yeşil, *İhtilâller çağında Osmanlı ordusu*, s. 59; Yakup Göktaş, “Modern Eğitim Kurumlarının”, s. 21.

(64) خليل إينالجيک، المصدر السابق، ص 256.